اقتصاد

«التضخم المستورد» يقلق الكويت

مسقط ـ **كريم رمضان**

سلط تخطي معدل التضخم على أساس سنوي في الكويت نسبة 3% وفق البيانات الرسمية، الضوء على الأسباب وراء تجاوز أسعار المستهلكين المعدل المستهدف من الحكومة والبالغ 2%، الأمر الذي أرجعه محللون إلى ما وصفوه بـ«التضخم المستورد» في ظل اعتماد البلد النفطي على الاستيراد لتلبية معظم احتياجاته.

ووفق تقدير الإدارة المركزية للإحصاء، فإن مؤشر التضخم الكويتي تأثر بارتفاع مجموعاته الـ 12، وفي مقدمتها مجموعة الملابس والأحذية بنحو 6,37%، يتبعها أسعار مجموعة الأغذية والمشروبات بزيادة سنوية 5,17%، بينما تذيلت القائمة مجموعة السجائر والتبغ بـ0,15% على أساس سنوي. وجاءت مجموعة السكن مؤثراً بارزاً أيضا، إذ سجلت نمواً سنوياً بنسبة 3,75%. وبحسب تقرير لصندوق النقد الدولي، أصدره في 4 يناير/كانون الثاني الماضي، فإن اقتصادات دول الخليج اعتمدت، خلال الفترة الممتدة بين 2019 و2022، على الواردات، بما يعادل ضعف المعدل في اقتصادات الدول المتقدمة، إلى جانب زيادة الإنفاق الاستهلاكي في ظل ارتفاعات أسعار النفط، ما أسهم في نمو معدلات التضخم.

ويرى الخبير الاقتصادي، محمد رمضان، أن ارتفاع الأسعار في الكويت تعبر عن حالة «تضخم مستورد»، بحسب تعبيره، مشيراً إلى أن هذه الحالة «لا علاقة لها بأسباب تتعلق بالشأن المحلي»، بحسب ما صرح لـ«العربي الجديد». ويوضح رمضان أن الكويت تستورد أغلب البضائع والمنتجات من مختلف دول العالم، ما يعني أن أي تضخم يحصل في العالم، خاصة الدول الصناعية المتقدمة ينعكس عليها سلباً بطبيعة الحال. لكن الخبير الاقتصادي، محمد الناير، يقول لـ«العربي الجديد»، إن التضخم في الكويت يعبر عن «مؤشر طبيعي» باعتبار أن الكويت ظلت تعاني حالة ركود خلال الأعوام الماضية، ثم حدث تحول من حالة الركود إلى تحقيق معدل نمو بأكثر من 2%، ثم من الطبيعي أن يحدث ارتفاع في معدل التضخم.

ويضيف أن الزيادة المسجلة في التضخم تراجع إلى ارتفاع أسعار العديد من السلع، خاصة الأغذية والمشروبات. وللتخلص من «التضخم المستورد» يؤكد الناير ضرورة عمل الحكومة على تعزيز الإنتاج المحلي بما يضمن توفير السلع التي تحتاج إليها البلاد، الأمر الذي يتطلب مراجعة الحكومة لتكاليف الإنتاج المحلي وإقرار سياسات من شأنها تقليل هذه التكاليف، بما ينعكس على انخفاض المستوى العام لأسعار للسلع والخدمات بصورة أساسية. كما يؤكد الناير أن التخلص من الحلقات الوسيطة بين المنتج والمستورد من شأنه أن يقلل من فرص زيادة التضخم المحلي مستقبلاً، مشيراً إلى أن تبني الحكومة لسياسات تجعل المنتجات من المصنع إلى المستهلك مباشرة وتلغي الوسطاء في العملية التجارية من شأنه أن يضع سدّاً أمام واحد من عوامل التضخم المحلي.

ولا يرى الناير في ذلك تعارضاً مع اتباع الكويت لسياسة التحرير الاقتصادي، بل يجب على الدولة أن يكون لها دور في ظل سياسة التحرير من خلال «تنظيم الأسواق وليس إطلاق الأمر بكامله لتحرير الأسعار كي تعمل وفقاً لآلية السوق والعرض والطلب بنسبة 100%» بحسب رأيه، مشيراً إلى إمكانية التدخل الحكومي عبر سياسات مقننة من دون المساس بسياسة تحرير الأسعار.

(Getty)

تحقيقات أوروبية مع «سيتي غروب»

بعد مرور عامين على خطأ فادح ارتكبه أحد المتداولين في بنك «سيتي»، والذي أدى إلى انهيار مفاجئ للأسهم الأوروبية، قال البنك إن السلطات لا تزال تحقق في الواقعة. وكتب البنك، ومقره في نيويورك، في تقرير ربع سنوي صدر في وقت متأخر من مساء الجمعة، وفق وكالة بلومبيرغ الأميركية: «تجري الحكومة والهيئات التنظيمية في المملكة المتحدة وأوروبا تحقيقات أو تطلب استفسارات بشأن خطأ تداول في مكتب الأسهم حدث في 2 مايو/أيار 2022». ولم يوضح البنك تفاصيل حول الاستفسارات، أو ما الذي دفعه إلى الكشف عن الواقعة الآن. واعترف «سيتي غروب» بتورطه في الانهيار المفاجئ بعد حدوثه مباشرة. وأدى الخطأ البالغ إلى عمليات بيع استمرت دقائق في مؤشر «أو إم إكس استوكهولم 30»، مما أحدث فوضى في البورصات من باريس إلى وارسو.

أخبار

مكاسب لبورصة مصر

حققت البورصة المصرية مكاسب سوقية بلغت نحو 1,1 مليار جنيه خلال تعاملات الأسبوع الماضي، ليغلق رأس المال السوقي للأسهم المقيدة بالسوق عند 1,769 تريليون جنيه، بنسبة نمو بلغت نحو 0,1%. (الدولار يعادل 47,9 جنيهاً) وارتفع مؤشر

السوق الرئيس (إيجي إكس 30) بنسبة 0,76%، محققاً 26113,71 نقطة، فيما تراجع مؤشر الأسهم الصغيرة والمتوسطة (إيجي إكس 70) بنسبة 3,34% ليصل إلى 5796,88 نقطة، وسجل مؤشر (إيجي إكس 100) الأوسع نطاقاً انخفاضاً بنسبة 2,21% ليغلق عند مستوى 8321,93 نقطة. وبلغ إجمالي قيمة التداول في البورصة المصرية نحو 227,5 مليار جنيه، في حين بلغت كمية التداول نحو 3,263 مليارات ورقة مُنَفّذَة على 475 مليون عملية.

نمو برمجيات الصين

أظهرت بيانات صادرة عن وزارة الصناعة وتكنولوجيا المعلومات الصينية أن صناعة البرمجيات وخدمات تكنولوجيا المعلومات في ثاني أكبر اقتصاد في العالم سجلت توسعاً قوياً في الربع الأول من هذا العام، حيث حققت نمواً مزدوج الرقم من حيث الإيرادات والأرباح. وارتفع إجمالي أرباح القطاع بنسبة 13,8% على أساس سنوي إلى 318,8 مليار يوان (حوالي 44,86 مليار دولار) خلال الفترة المذكورة، بينما صعدت الإيرادات المجمعة بنسبة 11,9% إلى 2,8 تريليون يوان، بحسب ما نقلت وكالة شينخوا أمس السبت. وحقق القطاع الفرعي لخدمات تكنولوجيا المعلومات إيرادات بقيمة 1,84 تريليون يوان في الربع الأول، بزيادة 12,9% على أساس سنوي، وهو ما يمثل 65,7% من الصناعة بأكملها. وعلى وجه التحديد، ارتفعت الإيرادات المجمعة للحوسبة السحابية وخدمات البيانات الضخمة بنسبة 11,9% على أساس سنوي لتصل إلى 304,7 مليارات يوان. وزادت كذلك إيرادات منتجات البرمجيات بنسبة 9,4%، في حين نمت الإيرادات من مجال أمن المعلومات بنسبة 11,6% على أساس سنوي.

تراجع صادرات النفط الفنزويلية 38%

سجلت فنزويلا تراجعاً حاداً بنسبة 38% في الصادرات النفطية خلال إبريل/ نيسان الماضي، وسط استعداد العديد من شركات الحاويات لسحب سفنها من الموانئ الفنزويلية مع اقتراب موعد تطبيق العقوبات الأميركية. وأعلنت وزارة الخزانة الأميركية، الشهر الماضي، أنها لن تجدد فترة الإعفاء التي منحتها لقطاع النفط الفنزويلي في عام 2023، والممتدة لستة أشهر، وأعطت الشركات مهلة حتى نهاية مايو/ أيار الجاري لتوفيق أوضاعها وتسوية الصفقات قيد التنفيذ.

بنوك تركية تتفادى فتح حسابات للروس

موسكو ـ **رامي القليوبي**

ذكرت صحيفة «إر بي كا» الروسية، أن أحد أكبر المصارف التركية وهو «دينيز بنك» شدد منذ بداية العام الجاري 2024 شروط فتح الحسابات للمواطنين الروس، إلى حد أنه كاد أن يتوقف عن الموافقة على مثل هذه الطلبات، في الوقت الذي يواجه الأشخاص الطبيعيون والاعتباريون الروس منذ عدة أشهر قيوداً تتعلق بتعاملاتهم المالية مع بنوك تركيا والصين في إطار ضغوط أميركية. ونقلت الصحيفة الروسية، أمس السبت، عن وسيط يساعد الروس في فتح الحسابات في تركيا، ويُدعى سيرغي أوفسيانيكوف قوله: «منذ بداية 2024، كاد دينيز بنك أن يتوقف عن فتح الحسابات للمواطنين الروس، إذ تتم الموافقة على واحد فقط من أصل كل عشرة طلبات». وأضاف أوفسيانيكوف: «من المستحيل فتح حساب حتى لحملة سمات الإقامة والتسجيل بمحل السكن في تركيا. لا يستثني المصرف إلا العملاء من أصحاب الودائع الكبيرة بقيمة 100 ألف دولار فأكثر». وأقرّ الشريك في شركة «لينار» لإدارة الثروة في إسطنبول، لينار رحمنوف، هو الآخر بأن احتمال فتح الحساب للمواطن الروسي يعتمد على «فئة العميل»، مضيفاً: «هناك أمور كثيرة تعتمد على اتفاقات شخصية مع فرع بعينه ومن يمثل الزبون». من جهتها، قالت الوسيطة يلينا تشيرنيشوفا: «سابقاً، كان دينيز بنك يفتح الحسابات تلقائياً بمجرد تقديم جواز سفر روسي، ولكن الآن يجب تقديم سمة الإقامة والتسجيل في تركيا، وسيتخذ القرار بعد مراجعة العميل. لكن حتى توافر الإقامة والتسجيل لا يضمن فتح حساب، ولذلك من الأسهل للروس المتوافرة لديهم الحزمة الكاملة من الوثائق التوجه إلى مصرف آخر». وأوضح عميل توجه إلى دينيز بنك في إبريل/نيسان الماضي، لـ«إر بي كا» أن المؤسسة الائتمانية رفضت فتح حساب له رغم حمله سمة إقامة سياحية وتسجيلاً بمحل الإقامة. تسلّم «دينيز بنك» الأوراق، ولكنه رفض الطلب بعد المراجعة. ومن اللافت أن دينيز بنك كان سابقاً مملوكاً لأكبر مصرف حكومي روسي وهو سبيربنك حتى استحوذ عليه بنك الإمارات دبي الوطني في منتصف عام 2019. ويواجه الأشخاص الطبيعيون والاعتباريون الروس منذ نهاية ديسمبر/كانون الأول الماضي، مشكلات مع الحسابات في الصين وتركيا، وسط تشديد العقوبات الغربية ورقابة السلطات الأميركية على التحويلات الروسية حول العالم.

متفرقات اقتصادية

الحكومة الأردنية تتدخل لضبط أسعار الدجاج

عمان ـ **زيد الدبيسية**

تدخلت الحكومة الأردنية لضبط أسعار الدجاج، التي شهدت ارتفاعاً كبيراً في الأسواق منذ نحو أسبوعين، لتضع سقوفاً سعرية للمنتجات في محاولة لضبط الأسعار التي تعهد المنتجون والتجار باستقرارها خلال الفترة المقبلة. وفرضت الحكومة اعتباراً من يوم الجمعة الماضي سقفاً على أسعار الدجاج الطازج المبيع لدى المحال للمستهلك بواقع 1,7 دينار للكيلوغرام، بعدما تجاوزت خلال الفترة السابقة دينارين (2,8 دولار)، ما رتّب أعباءً كبيرة على المستهلكين الذين يعانون من ارتفاعات الأسعار وتراجع مستويات المعيشة.

وتتابع الحكومة من خلال فرق رقابة متخصصة على الأسواق التزام السقف السعري المحدد، بحيث لا يُسمح بتجاوزها وإمكانية البيع بأقل منها للمحافظة على هامش المنافسة بين التجار بما يصبّ في مصلحة المستهلكين. وقال مواطنون لـ«العربي الجديد» إن أسعار الدجاج بلغت مستويات قياسية خلال الأيام الماضية، حيث تجاوزت أسعار الطازج 2,6 دينارين (3,64 دولارات) للكيلوغرام. وأشاروا إلى أن بعض المناطق تعاني من نقص كميات الدجاج المعروضة، ما يرفع الأسعار ويصعب على المواطنين تلبية احتياجاتهم.

ويقدّر استهلاك الأردن من الدجاج بحوالى 700 ألف طير دجاج يومياً، سواء من الطازج أو من المجمد. وبحسب بيانات وزارة الزراعة، فإن الأردن لديه اكتفاء ذاتي من الدجاج، وهناك كميات فائضة عن الحاجة، خصوصاً وقت الصيف. وتوعدت الحكومة بمحاسبة كل من لا يلتزم السقوف السعرية المحددة للدجاج، حيث يرتّب قانون الصناعة والتجارة غرامات مالية وأحكاماً بالحبس وتغليظ العقوبات في حال التكرار.

وقال مسؤول حكومي طلب عدم ذكر اسمه في تصريح لـ«العربي الجديد» إن ارتفاع أسعار الدجاج يعود إلى عزوف صغار المزارعين عن تربية الدجاج بعد انقضاء شهر رمضان (انقضى في التاسع من إبريل/ نيسان الماضي) لتفادي انخفاض الأسعار إلى أقل من الكلف، ما خفض الكميات المطروحة في السوق من 200 ألف طير إلى 100 ألف. وأضاف المسؤول أن الشركات الكبرى المنتجة للدجاج يحظر عليها بيع الدجاج الحيّ للنثافات (محال بيع الدجاج) حتى لا تؤثّر في صغار المزارعين الذين يبيعون إنتاجهم للمحال.

وأظهر أحدث تقرير للبنك الدولي استمرار أسعار الأغذية في الأردن بالارتفاع منذ حوالى 9 أشهر، بسبب الزيادة التي طرأت على كلف الإنتاج واضطرابات المنطقة واختلال سلاسل التوريد. وفي موازاة ارتفاع الأسعار تواصل الحكومة جهودها للحد من ارتفاعات الأسعار على السوق المحلية ومواجهة التداعيات الناتجة من اضطرابات المنطقة، إذ قال البنك الدولي إن الأردن يعمل لتعزيز الأمن الغذائي الوطني من خلال إنشاء أول بنك وطني للبذور وتوسيع قدرات تخزين المواد الغذائية إلى 400 ألف طن ورقمنة العمليات في ميناء العقبة (جنوبي المملكة) ما يزيد قدرات الأردن اللوجستية والأمن الغذائي.

متجر دجاج في العاصمة عمّان، 1 يناير 2006 (خليل مزرعاوي/ فرانس برس)

الأضاحي في تونس مهددة بالمقاطعة

تشهد أسعار الأضاحي في تونس ارتفاعاً لافتاً، يبرره المربون بصعود تكاليف الإنتاج، لتتصاعد في المقابل دعوات إلى مقاطعة الشراء هذا العام

تونس ـ **إيمان الحامدي**

تتصاعد الدعوات في تونس إلى مقاطعة شراء أضاحي العيد، وسط تحركات صعودية للأسعار، فيما يرجع المربون والمنظمات الزراعية الغلاء إلى ارتفاع تكاليف الإنتاج. ويمثل عيد الأضحى واحداً من أهم المواسم الاستهلاكية في تونس التي تنشط فيها الحركة التجارية، كما يعد هذا الموسم بالغ الأهمية لمربي الماشية الذين يعولون عليه في تسويق قطعانهم بعد تأثر أنشطتهم بتراجع القدرة الشرائية للمواطنين في السنوات الأخيرة.

يقول وسيم الزغواني، صاحب مزرعة لتربية الماشية، إن الجفاف الذي عاشته تونس على امتداد مواسم متتالية خلّف أضراراً كبيرة في قطاع تربية الماشية، الأمر الذي يحتاج القطاع فيه إلى سنوات من أجل تجاوزها. ويضيف الزغواني في تصريح لـ«العربي الجديد» أن أغلب مربي المواشي في تونس هم من صغار المزارعين الذين يتراوح متوسط قطيعهم بين 10 و15 رأساً وهم يعوّلون بدرجة كبيرة على المراعي لتغذيتها، غير أن نقص الأمطار دفعهم لشراء الأعلاف باهظة الكلفة، ما أثر على أسعار المواشي بشكل عام. ويرى أن الدعوة إلى مقاطعة الشراء بسبب الأثمان المرتفعة أمر مبالغ فيها، مشيراً إلى أن العرض متنوع في أسواق الدواب ويمكن شراء أضاح بنوعية جيدة من الخراف لا يتجاوز سعرها 800 دينار (حوالي 257 دولاراً). لكن

اتحاد الفلاحين يتوقع تراجع معروض الأضاحي 30% هذا العام

مواطنين يشيرون إلى أن الأسعار الواقعية تصل إلى 1500 (481 دولاراً)، وهو ما يتجاوز معدل الأجر الشهري لموظفي القطاع الحكومي المقدر بنحو 1387 ديناراً.

وتبين دراسة أجراها المعهد التونسي للقدرة التنافسية والاقتصاد الكمّي الحكومي، أن احتياجات التونسيين من أضاحي العيد تتمثل في 900 ألف خروف، وأن العرض عادة ما يتفوّق على الطلب، ما يسبب فائضاً في الإنتاج، غير أن فائض الإنتاج لا يؤثر بشكل ملموس على الأسعار. وكشفت الدراسة ذاتها أن 61% من التونسيين يختارون أضاحيهم بحسب إمكاناتهم المادية، فيما يشتري 23% الأضحية حسب النوعية و19% حسب الشكل و34% تعود شراءاتهم للأضحية، حسب عدد أفراد الأسرة والوزن.

وتجد دعوات مقاطعة الأضاحي صدى لدى منظمة إرشاد المستهلك التي طلبت بالاقتداء بتجارب دول الغت شعيرة الأضحية لعام واحد من أجل إعادة ترميم القطيع وتحسين العرض والحد من ارتفاع الأسعار. وقال رئيس المنظمة لطفي الرياحي، في تصريح لـ«العربي الجديد»، إن الأسر المنهكة بغلاء المعيشة قد تضطر إلى مزيد من الاستدانة من أجل شراء أضحية العيد.

وظهرت بوادر غلاء الأضاحي ونقص المعروض من العام الماضي، حيث سجلت السوق تراجعاً في المعروض بنحو 400 ألف رأس، وسط تقديرات بارتفاع الأسعار بنحو 20% مقارنة بالعام الماضي، نتيجة تأثيرات الجفاف على كلفة الإنتاج الحيواني عموماً. وقدّر مسؤولون من اتحاد الفلاحة والصيد البحري (منظمة المزارعين) حينها تراجع معروض الخراف في السوق إلى حدود 1,2 مليون رأس، مقابل عرض يزيد عن 1,6 مليون خلال المواسم الماضية.

تحقيق

استنزاف آبار الغاز في مصر... آمال الوفرة تتبخر

تعرضت آبار الغاز في مصر لاستنزاف سريع، لتتبدل الوفرة المأمولة التي تغطي الاستهلاك المحلي، وكذلك احتلال البلاد موقع الريادة في الإنتاج بمنطقة شرق المتوسط، إلى عجز ولجوء مقلق إلى الاستيراد، وسط اتساع رقعة انقطاع الكهرباء. وساهمت الشيخوخة المبكرة وجفاف الآبار، في عودة البلد، إلى الوقوف في طابور المستوردين، بينما تسعى الحكومة إلى تشجيع الشركات على زيادة الإنتاج، وتوفير السيولة من البنوك لسداد مستحقاتهم

القاهرة ـ **عادل صبري**

غادرت آخر شحنة من الغاز المصري المسال إلى بولندا منذ أيام، بينما تستعد الشركة القابضة للغاز «إي جاس» EGas التابعة لوزارة البترول لاستقبال شحنة غاز مسال مشتراة يوم 18 مايو/أيار الجاري، في مناقصة عاجلة، أجريت في 24 إبريل/ نيسان الماضي، بنظام الدفع الفوري، وسط تحول مصر إلى مستورد للغاز الطبيعي لمواجهة الاحتياجات المحلية. تسعى الحكومة إلى مواجهة تزايد العجز الحاد في معدلات انقطاع التيار الكهربائي، حيث يحذر خبراء من اتساع أزمة انقطاع التيار. ويقدر محمد فؤاد البرلماني السابق وخبير اقتصاديات الطاقة، تعرض البلاد لإظلام المتقطع لمدة تصل إلى 5 ساعات يومياً في حالة عدم شراء الغاز بمعدل يصل إلى 3 شحنات شهرياً.

يأتي ذلك بينما تحصل دول غرب أوروبا المستورد الرئيسي للغاز المحلي والعالمي، على خصم بنحو 5 سنتات لكل وحدة حرارية، ستدفع مصر 15 سنتاً زيادة، على كل وحدة، لتأخرها في التحوط بالشراء المبكر لشحنات الغاز المسال لمواجهة مشكلة التراجع الحاد في الإمدادات، ما دفع الحكومة إلى قطع التيار الكهربائي لمدة ساعتين بالمتوسط يومياً، اعتباراً من 16 إبريل/ نيسان الماضي، قبل حلول فصل الصيف، لتوفير ما يقرب من مليار دولار سنوياً.

يرجع فؤاد زيادة التكلفة إلى تأخر الحكومة في قرار مواجهة أزمة الكهرباء رغم معرفتها المسبقة بتراجع إنتاجية الغاز في الآبار التابعة للشركات الدولية أو الشركات العامة التي تديرها الدولة. ويشكل الطلب على المحروقات مصدر قلق رئيسي في أسواق الطاقة العالمية، ما يدفع إلى سباق بين الدول لتأمين أكبر قدر من إمدادات الغاز المسال في أسرع وقت ممكن، رغم ارتفاع أسعار النفط والغاز، عن الأسعار السائدة قبل العدوان الإسرائيلي على غزة في أكتوبر/ تشرين الأول 2023، بما يلقي بمزيد من الضغوط على مصر، التي تعاني نقصاً حاداً في العملة الصعبة، مع تراجع بنسبة 60% من عوائد قناة السويس و30% من تحويلات المصريين في الخارج، وتدهور الجنيه، وارتفاع معدلات التضخم.

عجلت أزمة الغاز، بعودة انقطاعات التيار الكهربائي، عن المنازل والمصانع والشوارع، التي بشر محمد شاكر وزير الكهرباء، في مارس/آذار 2023، بأنها «ولت لأبد»، لكن سرعان ما تبدد ذلك بإعلان مصطفى مدبولي رئيس الوزراء في 27 يوليو/ تموز من العام نفسه، عودة قطع الكهرباء، بسبب نقص الوقود اللازم لتشغيل محطات الكهرباء، التي تفوق قدرات التوليد بها ضعف الاستهلاك، وأنفقت عليها الدولة نحو 32 مليار دولار، خلال الفترة من 2015-2022.

ويراقب المحللون عن كثب عودة مصر لشراء الغاز من جديد، مع زيادة متوقعة في الطلب على الكهرباء بنسبة 8% سنوياً تدفع إلى زيادة باستهلاك الغاز المستخدم في توليد ما يربو على 70% من قدرات توليد مركبة بمحطات الكهرباء، تقدر بنحو 64 غيغا وات وتعطل محطتي تصدير الغاز المسال في دمياط وإدكو شمال مصر، عن العمل تماماً.

قدرت شركة «بريتش بتروليم» احتياطي مصر من الغاز عام 2021 بنحو 74,13 تريليون قدم مكعبة، بما يضعها في المرتبة 17 عالمياً، والثالثة في أفريقيا بعد نيجيريا والجزائر، لافتة إلى أن الإنتاج بلغ 71 مليار متر مكعب سنوياً والاستهلاك 65 مليار متر مكعب، توجه 60% منها لقطاع الطاقة. وأكدت دراسات الشركة البريطانية تراجع الإنتاج إلى 67 مليار متر مكعب عام 2022.

عززت المشروعات الجديدة إنتاج الغاز الطبيعي ليتحول من انكماش بنسبة 11% عام 2015 إلى نمو بنسبة 25% عام 2021، لكن هذا النمو تراجع بشدة عامي 2022 و2023 وسط ارتفاع الطلب المحلي، وتقلب الأسواق الدولية، والتفاف إسرائيل وقبرص على دعم مشروع مد خطوط الغاز إلى أوروبا عبر شبكة الغاز الوطنية، بما أحبط قدرة مصر على التحول إلى مركز إقليمي لتوريد وتجارة الغاز في شرق المتوسط. ويؤكد خبراء الطاقة أن حقول البترول تتعرض لشيخوخة مبكرة للآبار، بسبب النزف الجائر، مع رغبة الحكومة في زيادة الصادرات البترولية للخارج، ظهرت جلية بعد تسلل المياه إلى آبار حقل «ظهر» في مياه البحر المتوسط شمال البلاد.

في مفاجأة قاسية الشهر الماضي، براها الخبراء «حطمت آمال وزارة البترول»، وقعت مع اكتشاف شركة «شل» صاحبة امتياز حقل «أوريون» المكون من 6 آبار قريبة من حقل «ظهر» في البحر المتوسط، خلوها من أية آثار لإنتاج الغاز، بعد أعمال استكشاف وتنقيب استغرقت عامين. وظهر حقل «خوفو 1» وبئر «سيدي جابر» الواقعين ضمن منطقة امتياز «شل» في المياه العميقة، قبالة دلتا النيل في البحر المتوسط خاليين من غاز، ولم تظهر في الأفق اكتشافات جديدة، تعوض الدولة عن العجز الكبير في الإنتاج. يرصد الخبراء انخفاض صافي الإنتاج الذي تستخرجه شركة «إيني» الإيطالية المستحوذة على حصة الأغلبية في حقل «ظهر» إلى أدنى مستوياته، في الربع الأول من العام الجاري بنسبة 12% على أساس سنوي و4% عن الربع الأخير من العام الماضي، والأدنى على مستوى 3 سنوات، لينتج 1,2 مليار قدم مكعبة يومياً بدلاً من 3,2 مليارات متر مكعب لعام 2021.

أزمة الإنتاج تتفاقم مع تأخر مستحقات شركات الغاز الأجنبية لدى الحكومة

شيخوخة مبكرة لحقول الغاز

أدى تأخر مستحقات شركات الغاز والبترول الأجنبية، مقرونة بتداعيات العدوان الإسرائيلي على غزة إلى خروج عدد من شركات البترول من مصر، وسط مخاوف أمنية ومالية وتوقف شركة «شيفرون» الأميركية عن استكمال أعمال الكشف في بئر «نرجس 1» الذي يبعد عدة كيلومترات عن حقل «ظهر» و60 كيلومترا عن سواحل شبه جزيرة سيناء الملاصقة لقطاع غزة. اكتشفت «شيفرون» احتياطيا يقدر بنحو 3,5 تريليونات قدم مكعبة في بئر «نرجس» وفقا لتقرير مجلة «ميس» Mees المتخصصة في أبحاث الغاز والطاقة.

وساهمت الشيخوخة المبكرة وجفاف الآبار، في عودة البلد الذي ظل يتظاهر بوجود وفرة لديه في الغاز خلال الفترة من 2015 إلى 2018 فقط، إلى الوقوف في طابور المستوردين، منذ عامين، تفاقمت وسط انخفاض إنتاج الغاز إلى 5,5 مليارات قدم مكعبة منذ مطلع العام الجاري، بينما تصل حاجة البلاد إلى حوالي 6,3 مليارات قدم مكعبة على الأقل يومياً. ودفع تقلب تدفق الغاز إلى شكوك في جدوى إنفاق استثمارات محلية ودولية، بقيمة 27,4 مليار دولار عبر 30 مشروعاً، مع توجيه الحكومة نحو 126 مليار جنيه لمشروعات البترول والطاقة، خلال السنوات العشر الماضية.

ركزت الحكومة طاقتها المالية لتشغيل حقل غاز «ظهر» الذي وفر للبلاد نحو 40% من احتياجاتها من الغاز منذ عام 2019، لكنه سرعان ما تراجع عن معدل الذروة، التي بلغها عام 2021، من مستوى 2,74 مليار قدم مكعبة يومياً إلى مليارين فقط. وتسببت المياه المتسربة في آبار «ظهر» إلى مزيد من التراجع في الإنتاج ليصل إلى نحو مليار قدم مكعبة يومياً في إبريل/ نيسان 2023، إلى 1,2 مليار متر مكعب الشتاء الماضي، من إجمالي إنتاج للدولة، الذي يقدر بنحو 6,54 مليارات قدم مكعبة يومياً.

وسجل مركز حلول للسياسات البديلة في الجامعة الأميركية بالقاهرة، في دراسة فنية تراجعاً في إنتاج الغاز خلال عام 2022، إلى 64,49 مليار متر مكعب بدلاً من 67,8 مليارا عام 2021، رغم تراجع الاستهلاك من 62,17 مليار متر مكعب 2021 إلى 60,75 مليارا عام 2022. وتوقفت الحكومة عن تصدير الغاز خلال صيف 2023، لتتمكن من مواجهة الطلب المحلي، حيث انخفضت صادرات الغاز المسال من يناير/كانون الثاني حتى 9 فبراير/شباط الماضي بشدة. فقد جرى تصدير 270 ألف طن متري فقط بنسبة انخفاض 64% عن الفترة نفسها من العام الماضي، الذي تمكنت فيه الدولة من تصدير نحو 3,7 ملايين طن متري، وفقا لتحليلات وكالة «ستاندرد آند بورز» للتصنيفات الائتمانية العالمية.

وتحولت مصر من مصدر للغاز إلى إسرائيل في صفقة «مثيرة للريبة» توفر لدولة الاحتلال 40% من احتياجاتها المحلية منذ عام 2003، إلى مستورد للغاز الإسرائيلي عام 2015، في صفقة طويلة الأمد تنتهي عام 2035، تستهدف توفير 5,81 مليارات متر مكعب من الغاز الإسرائيلي لمصر، لتسييله في المعامل المصرية وتصديره للخارج، والاستهلاك المحلي.

في الأثناء تأمل شركة الغاز الحكومية رفع معدلات استكشاف وإنتاج الغاز عبر أذرعها «دراجون أويل و«إينوك» و«الفرعنة» و«أتول» و«بدر الدين» و«عجيبة»، والتعجيل بتنمية الحقول المستكشفة، ومشاركة أطراف دولية في حفر آبار بحرية وبرية، على رأسها «إيني الإيطالية» و«بي بي» البريطانية «وشل» الهولندية و«شيفرون» الأميركية، لكن نقص التمويل وصرف مستحقات الشركاء وقفا حائلاً دون استكمال الأعمال طوال العام الماضي.

وبدأت الحكومة سداد المستحقات المتأخرة لشركات النفط والغاز الأجنبية العاملة في البلاد نهاية مارس/ آذار الماضي، حيث بلغت الدفعة الأولى 1,5 مليار دولار، بينما يقدر محللون المتأخرات لدى الهيئة العامة للبترول، لصالح شركات النفط الدولية، بنحو 8 مليارات دولار، بينما أشارت وكالة بلومبيرغ الأميركية في تقرير لها أخيراً إلى تراوحها بين 4 إلى 5 مليارات دولار، بسبب نقص النقد الأجنبي والعوامل الهيكلية المتعلقة بانخفاض الإنتاج المحلي من الغاز وارتفاع الاستهلاك المحلي، بما يقلل من صادرات الغاز من حصص الشريك الأجنبي، في وقت تعاني فيه الحكومة من نقص الدولار، فتؤجل دفع مستحقات الموردين.

تشجيع الشركات على زيادة الإنتاج

وتسعى الحكومة إلى تشجيع الشركات على زيادة الإنتاج، وتوفير السيولة من البنوك لسداد مستحقاتهم الدورية، وتخليص المتأخرات، دون التزام بسقف زمني محدد، مع سد العجز في توليد الكهرباء عبر رفع معدلات إنتاجها للطاقة المتجددة لتصل إلى 60% بحلول عام 2030، بالتوازي مع التشغيل الكامل للمفاعلات النووية في منطقة الضبعة (شمال غرب) بقدرة 4800 غيغا وات، والتي بلغت تكلفتها 30 مليار دولار. ويشير خبراء إلى وجود صعوبات في تنفيذ خطط الحكومة لتنمية الطاقة المتجددة، التي شهدت تراجعاً من قبل المستثمرين خلال السنوات الماضية.

يقدر محمد نعمان نوفل الخبير في شؤون الطاقة، العجز في الغاز المتاح لمحطات التوليد بحوالى 20%، مؤكدا أن التدهور في إنتاج الغاز في حقل «ظهر»، ومن قبله حقل غاز «دمياط»، يرجع إلى السياسات المتسرعة في الإنتاج، وعدم اتباع القواعد العلمية في تشغيل الآبار، وعدم ضمان سلامتها.

ناقلة غاز مسال تعبر قناة السويس، 1 إبريل 2008 (فرانس برس)

محطة لإنتاج الكهرباء في ضواحي العاصمة القاهرة، 24 يوليو 2018 (خالد دسوقي/ فرانس برس)

صادرات الغاز المُسال تهبط 64%

سجل مركز حلول للسياسات البديلة في الجامعة الأميركية بالقاهرة، في دراسة له أخيرا تراجعا في إنتاج مصر من الغاز الطبيعي خلال عام 2022، إلى 64,49 مليار متر مكعب بدلا من 67,8 مليارا عام 2021، رغم تراجع الاستهلاك من 62,17 مليار متر مكعب 2021 إلى 60,75 مليارا عام 2022. وتوقفت عن تصدير الغاز خلال صيف 2023، لتتمكن من مواجهة الطلب المحلي، إذ انخفضت صادرات الغاز المسال من يناير/كانون الثاني حتى 9 فبراير/شباط الماضي بشدة. فقد جرى تصدير 270 ألف طن بهبوط نسبته 64% عن الفترة نفسها من العام الماضي، الذي شهد تصدير نحو 3,7 ملايين طن، وفقا لوكالة «ستاندرد آند بورز».

مؤشرات الأسواق

رفع تصنيف تركيا

رفعت وكالة «ستاندرد آند بورز» التصنيف الائتماني لتركيا من «B» إلى «B+». وأشارت الوكالة في بيان، وفق ما نقلت وكالة الأناضول أمس السبت، إلى حفاظها على النظرة المستقبلية للدولة عند «إيجابية». وتوقعت زيادة تدفقات المحافظ الاستثمارية في تركيا، وتقلص عجز الحساب الجاري، وانخفاض التضخم والدولرة خلال العامين المقبلين. وأكدت أنه من الممكن رفع التصنيف الائتماني لتركيا في حال خفض التضخم واستعادة الثقة بالليرة. وأفاد أنه من المرتقب أن ينمو الاقتصاد التركي بنسبة 3% خلال العامين الجاري والمقبل.

قيود كندية على الماشية الأميركية

قالت الوكالة الكندية لفحص الأغذية، في بيان، إنها شددت قيود الاستيراد على الماشية الأميركية بسبب مخاوف من فيروس إنفلونزا الطيور. وأتت أول حالة إصابة مؤكدة بفيروس إنفلونزا الطيور شديد العدوى (إتش بي إيه آي) بين قطيع من الماشية المنتجة للألبان في 25 مارس/ آذار الماضي، وحالة الإصابة البشرية الثانية خلال عامين في الأول من إبريل/ نيسان، إلى زيادة المخاوف في الولايات المتحدة من انتشار الفيروس بين الحيوانات والبشر. وقال البيان، وفق رويترز، إن وكالة فحص الأغذية عززت شروط استيراد الماشية المنتجة للألبان من الولايات المتحدة اعتباراً من 29 إبريل/ نيسان. وذكر أن شروط استيراد الماشية من الولايات المتحدة تشمل الآن تقديم نتائج سالبة لاختبار (إتش بي إيه آي) للماشية المنتجة للألبان وفحص الحليب على مستوى البيع بالتجزئة بحثاً عن أي آثار لسلالة (إتش بي إيه آي)، وكذلك فحص طوعي للأبقار التي لا تظهر عليها علامات الإصابة بالفيروس.

انتعاش السفن السياحية في الصين

سجلت رحلات السفن السياحية في الصين انتعاشة لافتة خلال الربع الأول من العام الجاري، حسب ما أفادت وزارة النقل، حيث تجاوز عدد رحلاتها 190 ألف رحلة، وهو ما يتجاوز الرقم المسجل في عام 2023 بأكمله، والبالغ 107 آلاف رحلة. ومنذ بداية عام 2024، تعمل 21 سفينة سياحية دولية من الموانئ المحلية في الصين، بما في ذلك بعض المسارات التي تربط اليابان وجمهورية كوريا وفيتنام. وفق ما نقلت وكالة شينخوا الصينية، أمس السبت، عن الوزارة.

ارتفاع الصادرات الزراعية الكورية

ارتفعت صادرات كوريا الجنوبية من المنتجات الزراعية بنسبة 6,2% على أساس سنوي في الأشهر الأربعة الأولى من العام الجاري، لتسجل مستوى مرتفعاً جديداً، مدفوعة بتزايد الطلب على المواد الغذائية المصنعة، بما في ذلك المكرونة سريعة التحضير، وفقاً لما أظهرته بيانات وزارة الزراعة والأغذية والشؤون الريفية. وبلغ إجمالي قيمة صادرات السلع الزراعية 3,12 مليارات دولار خلال الفترة من يناير/كانون الثاني إلى إبريل/ نيسان، مقارنة بـ 2,87 مليار دولار قبل عام، حسب البيانات التي أوردتها وكالة يونهاب الكورية.